

نظام الدفع الالكتروني في الجزائر مكوناته وأهدافه وإدارة مخاطره

مولود قنوش¹

1 جامعة البويرة، الجزائر، k.Mouloud@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2022/04/03 : تاريخ القبول : 2022/05/23 : تاريخ النشر : 2022/06/30

ملخص:

تعتبر أنظمة الدفع القلب النابض بالنسبة للنظام المصرفي والمالي نظرا لقدرته على تأمين مجموعة من الأدوات والوسائل والقواعد التي تعمل على ضمان تحويل الأموال بين المشاركين في هذا النظام، حيث يسمح بالمعالجة الفعالة للمدفوعات والمساهمة في أداء اقتصادي جيد ولهذا وفي إطار تحديث النظام المصرفي في الجزائر وجب تحديث نظام الدفع.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع الالكتروني، مخاطر، المصارف، نظام الدفع للتسويات الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام الدفع المكثف (ATCI).

Résumé:

Systèmes de paiement sont les battements du cœur pour le système bancaire et financier en raison de sa capacité d'obtenir un ensemble d'outils et de règles qui garantissent le transfert de fonds entre les participants au système, qui permet un traitement efficace des paiements et contribuent à la bonne performance économique et ceci dans le cadre de la modernisation du système bancaire en Algérie doit moderniser le système de paiement.

Mots-clés: le système de paiement électronique, les risques, les banques, le paiement total pour le système de règlement immédiat (RTGS), et le système de paiement intensive (ATCI).

مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي فهو الذي يضع المال في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في المجتمع، ملبيا حاجات ومتطلبات مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث يلعب النظام البنكي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، وهذا لكونه القطاع الذي تتمحور وظائفه في استقبال الودائع و منح القروض وتسيير وسائل الدفع .

المؤلف المرسل: مولود قنوش، الإيميل: k.Mouloud@univ-bouira.dz

والجزائر بدورها تعمل على تشجيع التنافس وفتح اقتصادها تدريجيا وفق ما يتطلبه السوق العالمي وذلك بالقيام بحركة إصلاح واسعة في نظام الدفع وشروعها في تجسيد عدة مشاريع متنوعة من بينها نظام الدفع للتسويات الإجمالية الفورية (RTGS) ونظام الدفع المكثف (ATCI)، نظام البيع بالمزاد لسندات الخزينة باستعمال التطبيق الآلي المسمى بارضية Smart Trésor-X .

وعلى ضوء هذا كله يمكن طرح الإشكالية العامة على النحو التالي:

- في إطار عصنة الجهاز المصرفي، لضمان أمان وسرعة تسيير وسائل الدفع في الجزائر، ما هو نظام الدفع الإلكتروني المستعمل في تسوية المعاملات المالية؟ وماهي مخاطر استعمال نظام الدفع الإلكتروني؟.

أولا: عموميات حول نظام الدفع الإلكتروني

1- تعريف نظام الدفع الإلكتروني : إن نظام الدفع هو مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين وذلك من أجل تحويل قيم بين طرفين بأقل تكلفة وبأقل المخاطر وفي وقت سريع ومحدود مما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين¹.

2- مكونات نظام الدفع الإلكتروني : المكونات الأساسية لنظام الدفع تتمثل فيما يلي²:

- وسائل الدفع المستخدمة لتوجيه التحويلات المالية ما بين حساب الدافع وحساب المستفيد لدى الهيئات المالية؛
- شبكة تنفيذ ومقاصة وسائل الدفع، معالجة وتوفير المعلومات حول المدفوعات كالتحويلات المالية بين المؤسسة المرسل (الدافعة) والمستلمة (المستقبلة)؛
- الهيئات المقترحة للحسابات، الوسائل وخدمات الدفع الموجهة إلى المؤسسات والأفراد، والمنظمة المسيرة لشبكة الخدمات المنفذة، المقاصة وتسوية عمليات الدفع لهذه الهيئات المالية؛
- الاتفاقيات، التسويات وعقود السوق المتعلقة بالإنتاج، التسعيرات والإمدادات، التحصيل على مختلف الوسائل وخدمات الدفع؛
- القوانين، المعايير، القواعد والإجراءات المنشأة من طرف المجالس، المحاكم .

والتسوية تكون مع الدفع في حالة الدفع بالنقد الائتمانية وتكون بعد الدفع في حالة الدفع بالأوراق التجارية والتسوية بالاستحقاق.

ثانيا: نظم الدفع والتسوية ألالكترونية:

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS: (REAL TIME GROSS SETTLEMENT)

1-1- تعريف نظام RTGS: هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل على أساس إجمالي (عملية بعد عملية)³، وفي هذا الإطار شرعة الجزائر خلال سنة 2006 في تطبيق ما يعرف باسم: ⁴ نظام REAL TIME SETTLEMENT ALGERIAN ARTS (وهو نوع من نظام تسوية المبالغ الضخمة والاستعجالية RTGS " " في هذا النظام، عمليات الدفع ما بين البنوك تنجز إجمالا (بدون مقاصة) وفي الوقت الفعلي لحسابات التسوية المفتوحة في النظام للمشاركين " وهو نظام يخص ما يلي:

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الإجمالي بتقليل المخاطر التنظيمية؛
 - المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والتي لها أهمية كبيرة نظرا لأنها تساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد؛
 - تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة و السوق النقدي، مما يزيد في تطورها.
- ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتنفوق 1 مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة إجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل⁵، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات.
- وقد شاركت كافة البنوك والمؤسسات المالية في هذا النظام بالإضافة للخرينة العمومية و بريد الجزائر وغيرها من الهيئات ليتم بواسطته إجراء كافة العمليات المصرفية والمالية بين البنوك وبين البنوك وبنك الجزائر.

1-2- أهداف نظام RTGS : هدف السلطات النقدية عن طريق وضع نظام التسوية الإجمالي الفوري في

الجزائر إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية⁶:

- معالجة التحويلات للمبالغ الضخمة والمستعجلة المطلوبة من أحد المشاركين في النظام في وقت حقيقي؛
- تسوية عمليات البطاقة البنكية في وقت حقيقي؛
- تلبية نظام الدفع لاحتياجات المستعملين؛
- تخفيض التكلفة الإجمالية للدفعات؛
- تخفيض آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية؛
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقات بين البنوك؛
- تشجيع إقامة البنوك الأجنبية.

1-3- المشاركون في النظام RTGS:

إضافة إلى بنك الجزائر الذي يعتبر قسم من النظام، يوجد مشاركون آخرون هم⁷:

البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائرية للمقاصة، مركز المقاصة المسبقة ما بين البنوك (CPI) .

يوجد في نظام RTGS نوعان من المشاركين :

✓ المشارك المباشر: هو المشارك الذي يملك حساب تسوية في نظام RTGS وتنطبق عليه القاعدة PLATE

(FORME) "مشارك" والمرتبط بالنظام.

✓ المشارك غير المباشر : هو المشارك الذي يملك حساب تسوية في نظام RTGS ولكن لا يتعامل مع هذا

النظام إلا بوساطة قاعدة المشارك المباشر الذي يلتزم ببند هذه القاعدة، حاليا كل المشاركين في نظام RTGS هم

مشاركون مباشرون.

1-4- العمليات التي يعالجها النظام : إن العمليات التي يعالجها نظام RTGS تتمثل في كل من :⁸

عمليات بين البنوك المتمثلة في تحويلات بين البنوك أو حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة أو التي تتسم بنوع من الخطورة ؛

وعمليات بنك الجزائر حيث بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصات توجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حساب المشاركين؛

تسوية مبالغ المقاصة : إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة تعالج هذا النظام قرضا ودينا، في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على أساس مبدأ الكل أو لا شيء وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل المقاصة وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق؛

حسابات التسوية : إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام، يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات فرعية وهذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة أو نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي وبعد التأكد الآلي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني يطبق في هذا المبدأ " أول من يدخل أول من يخرج " مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبينة فيما يلي:

الأولوية الأولى عمليات بنك الجزائر، الأولوية الثانية المبالغ المخصصة للمقاصة، الأولوية الثالثة أوامر مستعجلة بطبيعتها.

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لا رجعة فيها، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لا حقا بحيث أن تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة.

2- نظام الدفع الشامل (ATCI) ALEGRIE TELE-COMPENSATION INTERBANCAIRE:

1-2 - تعريف نظام الدفع الشامل (ATCI): في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر تم انشاء نظام المقاصة الالكترونية ATCI الخاص بالمبالغ المتوسطة والصغيرة، أي التحويلات التي تقل عن 1.000.000 دج وكذلك الشيكات ذات النموذج الموحد بين المصاريف، حيث شرع العمل به منذ 15 ماي 2006⁹، بعد دخول نظام المقاصة

الالكترونية في الإنتاج، بقيت غرف المقاصة اليدوية مفتوحة لمعالجة الصكوك غير المضبوطة المتواجدة عند تاريخ دخول نظام ATCI في الإنتاج وأدوات الدفع الأخرى التي لم يتم إدماجها بعد في نظام المقاصة الالكترونية، تمّ غلق آخر غرفة مقاصة يدوية في بداية 2012¹⁰.

الجدول التالي رقم 01 يبين تطور حجم وقيمة عمليات الدفع الاجمالية والمعدل الشهري التي تم خلال

سنوات 2012، 2013، 2014 . الوحدة: المليون

السنوات	الاجمالي (السنوي)		المعدل الشهري	
	عمليات الدفع	المبلغ	عمليات الدفع	المبلغ
2012	17.387	11.766,10	1.449	981,34
2013	19.470	12.661,60	1.622	1.055,137
2014	20.750	13.979,00	1.729	1.169,917

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، لسنة 2013 وسنة 2014.

سجل النظام في سنتي 2014 و2015، تطورا مستمر في الحجم والقيمة، وهذا التطور قدر بمعدل 12% من حيث الحجم و7.5% من حيث القيمة لسنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2012، وبمعدل 6.6 % من حيث الحجم و10.4% من حيث القيمة لسنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013.

بالرغم من الارتفاع المتزايد المسجل خلال سنتي 2013 و2014 إلا أنه حسب التقرير السنوي لسنة 2014 والمعد من طرف البنك المركزي الجزائري الصادر في أواخر 2015 يشير إلى أن حجم عمليات الدفع المعالجة في نظام (ATCI) في سنة 2014 أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة، ينجم هذا، خصوصا، عن كون المصارف العمومية تضم شبكات وكالات كبيرة، بحيث يفوق حجم المدفوعات داخل المصارف خمسة أضعاف حجم المدفوعات بين المصارف.

2-2- أهداف نظام الدفع الشامل(ATCI) : تكمن أهداف نظام الدفع الشامل ATCI في تحقيق النقاط التالية¹¹:

- تطوير الخدمة المصرفية عموما وتطوير وسائل الدفع خصوصا؛
- تقليص فترة التحصيل فيما بين المصارف؛

- رد الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية كالشيك، التحويلات، السفتجة ...؛
- تطوير وتنمية وسائل الدفع الالكترونية.

2-3- المشاركون في نظام ATCI: أما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الالكترونية من أجل عمليات الدفع الشامل فهي:

بنك الجزائر؛ البنوك التجارية؛ بريد الجزائر؛ الخزينة العمومية؛ الجزائرية للمقاصة Algérie clearing؛ مركز المقاصة المسبقة ما بين البنوك والشركة الآلية النقدية للمعاملات ما بين البنوك SATIM .

2-4- العمليات التي يعالجها نظام ATCI: والتي تتمثل في العمليات التالية¹²:

- تسير التبادلات للمقاصة الإلكترونية وأرشفة البيانات؛
- التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين المصارف؛
- الاشراف على عمل النظام؛
- تسير تدفقات المبادلات و حساب الأرصدة المتعددة للمشاركين في نظام RTGS .

3- نظام البيع بالمزاد لسندات الخزينة Smat Trésor-X: أرضية Smart Trésor-X هو تطبيق

الي يسمح بالبيع بالمزاد لسندات الخزينة، كما تسمح هذه الارضية المؤمن دخولها باليات تعريف وتوثيق، بتنظيم وتسيير عن بعد لجلسات المزاد لسندات، تتكون هذه الارضية من وحدتي بيانات، وحدة للسوق الأولية ووحدة للسوق الثانوية¹³.

3-1- المتدخلون في الارضية Smart Trésor-X: المتدخلون في الأرضية Smart Trésor-X

ينحصر في المتدخلون في سوق الأوراق المالية للخزينة، والمتمثلين في¹⁴:

- المديرية العامة للخزينة العمومية (الممثل من طرف مديرية الدين العام) وبنك الجزائر (الممثل من طرف مديرية الاسواق النقدية والمالية) بصفتها القائمين على ادارة وتسيير الارضية؛
- الوسطاء في السوق الاولى بصفتهم مساهمين ومستعملين للأرضية؛

- المتدخلون بعد البيع بالمزاد: مديرية المحاسبة والميزانية ورقابة لبنك الجزائر، مؤسسة الجزائر للتسوية وبورصة الجزائر.

3-2- الية إستخدام الارضية Smart Trésor-X:

3-2-1- البيع بالمزاد باستخدام الارضية Smart Trésor-X: تقوم الخزينة العمومية خمسة ايام قبل

افتتاح جلسة البيع بالمزاد بإدراج، عن طريق ارضية Smart Trésor-X ميزات سندات الخزينة محل الاصدار، والمتمثلة فيما يلي¹⁵:

- الرمز ISIN للأوراق المالية محل الإصدار؛

- فئة الأوراق المالية محل الإصدار؛

- تاريخ استحقاق الأوراق المالية؛

- قسيمة الأوراق المالية لمدة سنة وأكثر؛

- المبلغ الاستدلالي للإصدار لكل ورقة مالية.

تولد الأرضية رسالة تأكيد لعملية البيع بالمزاد، يومين قبل افتتاح الجلسة، تظهر في الموقع الالكتروني المخصص لعملية البيع في جزئه الخاص بالقائمين على إدارة وتسيير الأرضية (بنك الجزائر والمديرية العامة للخزينة العمومية)، يتم نشر رسالة التأكيد المصادق عليها والمختومة من طرف بنك الجزائر الكترونيا الى وسطاء السوق الأولية.

3-2-2- إدراج عروض شراء سندات الخزينة العمومية: ويتم إدراج عروض شراء سندات الخزينة العمومية

بواسطة أرضية Smart Trésor-X على حسب الخطوات التالية:

في يوم البيع يتم:

- ادراج تقديم العروض في الارضية من طرف وسطاء السوق الاولى في اوقات محددة بتعليمه من المدير العام للخزينة؛

- تسجل عروض الشراء عند وقت ادراجها (يمكن تعديلها او سحبها قبل وقت افتتاح جلسة البيع بالمزاد) يسجل العرض عند وقت تعديله في حالة التعديل؛

- في حالة خلل تقني يمكن لوسيط في سوق الاولوية لم يتمكن من ادراج عروضه ان يطلب من المديرية العامة للخزينة العمومية، بصفتها القائم بالادارة، القيام بذلك باسمه من خلال المحطة الجماعية المخصصة بهذا الغرض؛

عروض الاكتتاب:

- يجب على عروض الاكتتاب التنافسية على سندات الخزينة قصيرة الأجل (BTC) المدرجة في الأرضية أن تشير إلى المبلغ وكذا معدل الفائدة المقترح معبرا عنه بنسبة مئوية تتضمن ثلاث مراتب عشرية بعد الفاصلة؛
- يجب على عروض الاكتتاب التنافسية متوسطة الاجل (BTA) و عروض الاكتتاب التنافسية طويلة الاجل (OAT) أن تشير الى المبلغ وكذا سعر القسيمة معبرا عنه بنسبة مئوية تتضمن ثلاث مراتب عشرية بعد الفاصلة؛

- يمكن للوسطاء في السوق الاولوية ادراج في الارضية عدة عروض بمبالغ ومعدلات أو أسعار مختلف؛
- لا يمكن لمقدمي عروض الشراء تقديم أكثر من ثلاثة عروض أثناء نفس جلسة البيع ولنفس الفئة من الاوراق المالية.

3-2-3-مجريات عملية البيع بالمزاد: تسمح ارضية Smart Trésor-X بمعالجة العروض وتقديمها بطريقة

الية اذ تصنف حسب معدلات الفائدة او الاسعار لكل من الاوراق المالية محل البيع بالمزاد، وذلك بترتيب تصاعدي بالنسبة للمعدلات الخاصة بسندات قصيرة الاجل (BTC) وبترتيب تنازلي بالنسبة للأسعار المتعلقة بسندات الخزينة متوسطة وطويلة الاجل (BTA و OAT)، ويمكن للخزينة العمومية قبول كل الاكتتابات المدخلة وذلك على أساس معدل الفائدة الأدنى أو الأسعار الدنيا المحددة.

كما تسمح ارضية Smart Trésor-X للمديرية العامة للخزينة العمومية وبنك الجزائر المصادقة على البيع بالمزاد، ويبلغ عنها الى المتدخلين عبر المبرقة الكاتبة (Téléscripteur) للقائم بإدارة الأرضية، وبذلك يصير البيع بالمزاد نهائيا وفي انتظار إمضاء المحاضر.

3-2-4- تسوية عمليات البيع بالمزاد: تتم تسوية عمليات البيع بالمزاد لسندات الخزينة حصريا بالدينار، وذلك من خلال استعمال حسابات التسوية المفتوحة في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS) وتدون في دفاتر بنك الجزائر، ويكون مقدمو عروض الشراء الذين تم قبولهم كمشاركين في عملية البيع بالمزاد ملزمون بتسوية المبلغ محل المزاد في الآجال المحددة من طرف الخزينة العمومية، خلال الفترة ما بين إقفال عملية البيع بالمزاد وتسوية العملية، كما انه لا يمكن للمشاركين في هذه العملية التنازل عن سندات الخزينة المكتسبة.

ثالثا: أهداف تحديث ومخاطر نظام الدفع الإلكتروني

1- أهداف تحديث نظام الدفع : نظام الدفع لدولة ما يتكون من الهيئات المالية الوسيطة، عمليات التسوية (المقاصة) ووسائل الدفع سواء الكتابية أو الإلكترونية، والهيئات في الجزائر التي تتدخل مباشرة في خلق و/أو تسيير وسائل الدفع هي: بنك الجزائر، البنوك التجارية، الهيئات والمؤسسات المالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية، ونظام الدفع لدولة ما يعتبر مؤشراً لمدى فعالية ونشاط اقتصاد تلك الدولة، خاصة بمفهوم اقتصاد السوق، ويجب أن يتضمن هذه النظام نظام معلوماتي واتصالات بين الهيئات المكونة له.

فتطور المؤسسات وتقدمها فيما يخص الوساطة البنكية متعلق بتطور وسائل الدفع، حيث أن التكنولوجيات الجديدة لتحويل البيانات والتطور في المعلوماتية تعتبر القواعد الأساسية لتحسين الفعال في مجالات الدفع سواء في الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو، لذا يجب أن يضمن تطوير نظام دفع أي دولة تحقيق الأهداف الآتية¹⁶:

- تبني نظام دفع و قوانين تناسب حاجيات المستخدمين (خواص، مؤسسات وإدارات) وإلزامية تحقيق اقتصاد متطور تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية؛

- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع و التي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك، سند لأمر، سفتجة)؛

- تعميم وتحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الأخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية، و كذلك نظام التحويلات.

ولتحقيق هذه الأهداف تحاول المجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط هي:

- تطوير شبكة اتصالات بنكية؛
 - استخدام هذه الشبكة بما يتلاءم و تسيير وسائل الدفع و العمليات البنكية؛
 - وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد؛
 - انطلاق الأعمال المتضمنة تنسيق، تنظيم و تسيير وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية، تأليتها لأقصى حد ومحاولة تخفيض مدة معالجتها؛
 - وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.
- وفي هذا الإطار تم وضع مشاريع وطنية في الفترة 2001-2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبنى هذا المشروع وزارة المالية و الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، بنك الجزائر، وزارة البريد و المواصلات، الجمعية المهنية للمؤسسات المصرفية والمالية وهذا بالتعاون التقني والمالي للبنك العالمي، حيث تتعلق هذه المشاريع بتطوير وتحديث طرق معالجة وسائل الدفع الكلاسيكية (الشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر) من خلال المقاصة الالكترونية، وتبني إجراءات تحد من حالات الغش وتزوير هذه الوسائل، كما تشمل هذه المشاريع إدخال وسائل دفع الكترونية (بطاقة السحب والدفع)، هذا بالإضافة إلى مشروع يخص التحويلات ذات المبالغ التي تفوق مليون دج، حيث سيتم معالجتها في الوقت الحقيقي (RTGS)، وشملت هذه المشاريع أيضا تطوير الاتصالات عن بعد، وهذا بالاستناد إلى تحديث نظام الدفع وتطوير نظام المعلوماتية لبنك الجزائر وفي إطار هذا المشروع استفادت الجزائر بمساعدة من البنك العالمي تقدر بـ 16,5 مليون دولار أمريكي، أما أهداف هذا المشروع فتركز على النقاط التالية¹⁷:
- وضع في المتناول بنية تحتية تسمح بأكبر فعالية لمعالجة العمليات داخل البنوك والسوق المالي وخاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة؛
 - تطوير النظام المعلوماتي لبنك الجزائر، إذ يعتبر ذلك ضرورة مكتملة لتطور نظام الدفع و معالجة العمليات التي تخص السياسة النقدية، تغطية الصرف... الخ؛
 - تطوير المعايير المستقبلية لنظام المقاصة للصفقات ذات المبالغ الصغيرة، وهو شرط حتمي لتطورها؛

- تقوية ودعم البنية التحتية للاتصالات عن بعد بين بنك الجزائر والمقرات الاجتماعية للبنوك، الهيئات المالية، مراكز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتما في تسهيل عمليات التبادل ومعالجة قطعة بقطعة عمليات الدفع وتبادل البيانات والمعلومات بين وعبر البنوك؛
 - وينتهي هذا المشروع بنظام دفع بين البنوك متطور يحقق مستوى دفع للمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ونظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة والمتوسطة، الذي يضمن و يؤمن تحويل الأموال بطريقة فعالة، آمنة و سريعة؛
 - ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية وذلك حتى تحل محل النقود في الجزائر، و هذا لن يتم إلا بتحسين النوعية والتخفيض في مدة المعالجة و التسوية؛
 - توحيد وسائل الدفع و توحيد مقاييس التبادل.
- وفي إطار هذا المشروع تم وضع برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال المحققة و طريقة العمل، و يتعلق الأمر بالمجموعات التالية¹⁸:
- أ- مجموعة " الهندسة الإجمالية": تتكفل بالمبادلات بين البنوك و مركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني، انطلاقا من التجريد المادي "dématérialisation" للشيك و ذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون البداية بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة، حيث تتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الالكترونية، والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلا من الورقية.
- ب- مجموعة "وسائل الدفع": تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقود DAB والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة إيجابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية وحتى العملاء لمحاولة إيجاد الحلول، بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

ج- المجموعة "النقدية": يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، كما قامت المجموعة بمناقشة العراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر، كما ناقشت المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية، نوع البطاقة ذات رقاقة من نوع EMV، عمولة البنك، دراسات السوق، طبيعة بنية البنوك.

د- مجموعة "القانون": يركز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

2-مخاطر نظام الدفع الالكتروني:

1-2- تعريف المخاطرة: توجد عدة تعريفات للمخاطرة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فقد تم تعريف المخاطرة في قاموس "Webster" بأنه ¹⁹: "إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، من هنا فان المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها".

2-2- الأخطار المتعلقة بنظام الدفع الالكتروني : بعد تعريف المخاطرة سنتطرق إلى مختلف الأخطار المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية والتي تتمثل في ²⁰:

2-2-1 - الأخطار المالية: الأخطار المالية تمثل أحد أهم الأخطار المتعلقة بنظام الدفع وتتمثل فيما يلي ²¹:

أ - خطر القرض: عرف خطر القرض تغيرات كثيرة عبر الزمن نظرا للتوسع الكبير في سوق القرض، حيث يعتبر من أهم المخاطر إلى جانب خطر السيولة التي تقع على عاتق أنظمة الدفع كما تؤكد الافلاسات العديدة المرتبطة بالسياسات الائتمانية.

خطر القرض ينتج في حالة ما إذا لم يلتزم احد الأطراف داخل النظام بالتزاماته والتي قد تتعلق بتاريخ تسديد القرض، إذن خطر القرض هو تلك الخسائر الناجمة عن عجز المدين على التعهد بتسديد الديون المتحصل عليها وفق الشروط المحددة في القرض والتي تؤدي بالدائن إلى فقدان المبلغ كليا أو جزئيا .

❖ خطر القرض في مختلف أنظمة الدفع :

- **خطر القرض في نظام RTGS :** نظام RTGS لا يتعرض إلى خطر القرض نظرا لعدم وجود فارق زمني بين وقت قبول أوامر الدفع ووقت تسويتها.

- **خطر القرض في نظام الدفع المكثف ATCI :** تتطلب تسوية المدفوعات والتي يتم قبولها في نظام الدفع المكثف وقتا محددا للتسوية النهائية والتي تكون عموما في نهاية اليوم، حيث نلاحظ في هذا النظام وجود فارق زمني بين وقت قبول أوامر الدفع ووقت تسويتها وبالتالي يتميز هذا النظام بإمكانية إلغاء أوامر الدفع من طرف المشارك المدين. يرجع هذا الإلغاء إلى عدم قدرة المدين على التسديد نتيجة تدهور وضعيته المالية أو لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، حيث يظهر هذا الخطر طيلة الفترة الممتدة بين وقت قبول أمر دفع ما والوقت المحدد للتسوية النهائية ومثل هذا الخطر يهدد المشاركين المعنيين مباشرة وقد يصيب كل المتعاملين الآخرين.

ب - **خطر السيولة :** خطر السيولة هو الخطر الذي يقع على عاتق الطرف المقابل (المشارك) عندما لا تتوفر لديه الأموال الكافية التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد وان تمكن من الوفاء بها في وقت لاحق، أي عندما يضع أحد الأطراف نفسه في حالة عدم القدرة على تسديد أموال دائنيه عند وصول تاريخ الاستحقاق، ولهذا فان خطر السيولة لا يعني أن الطرف المشارك غير قادر على التسديد ويكون أثره كبيرا على المشارك الدائن أي أنه يضطر للبحث عن مصادر التمويل لتغطية التزامات الدفع التي تستحق في نفس اليوم.

❖ خطر السيولة في مختلف أنواع أنظمة الدفع:

- **خطر السيولة في نظام RTGS :** يكون خطر السيولة في نظام التسوية الإجمالية الفورية (الآنية) أشد مما هو عليه في نظام الدفع المكثف ويعود السبب إلى كون أن نظام RTGS يكون فيه تنفيذ وتسوية المدفوعات على قاعدة إجمالية أي عملية بعملية وفور حدوثها بينما في نظام ATCI فان وقت التسوية يختلف عن وقت تنفيذ أوامر الدفع حيث تكون التسوية في نهاية اليوم وعلى قاعدة صافية أي بعد إجراء عملية المقاصة.

كل مشارك في نظام ARTS يجب أن تتوفر لديه الكمية اللازمة من السيولة في حسابه لكي يكون الدفع في النظام مقبولا حيث أن عدم توفر السيولة اللازمة في الحساب قد يؤدي إلى توقف عمل النظام أي أن أزمة السيولة يمكن

أن تؤدي إلى عدم الملاءة وبالتالي تكون سبب في حدوث الخطر النظامي الذي يزعزع النظام نتيجة رد الفعل المتسلسل بين البنوك الأخرى.

- خطر السيولة في نظام ATCI : في نظام الدفع المكثف يظهر خطر السيولة في الوقت المحدد لتسوية أرصدة المقاصة، في هذا الوقت المشارك قد يجد نفسه في حالة عدم القدرة على تسديد رصيد المقاصة وقد يعجز المشارك عن توفير السيولة اللازمة من أجل إجراء التسوية النهائية وفي مثل هذه الحالة يجب إعادة حساب الوضعية المالية للمشارك المدين بطرح كل المدفوعات التي تخص هذا المشارك المعسر وبعدها إجراء مقاصة جديدة حيث أن هذه الأخيرة قد يتعذر تسويتها وهذا بسبب التعديلات التي تم إدخالها على وضعية المشاركين .

2-2-2- الخطر الهيكلي : هذا الخطر يخص الهيكل أو المحيط الذي يعمل فيه نظام الدفع ويتمثل في مختلف الاختلالات التي ترتبط بأنظمة الدفع ويمكن تمييز نوعين من هذه المخاطر :

أ - الخطر التشغيلي (العملي): الخطر التشغيلي هو احتمال الخسارة الناتجة عن اختلال الهياكل العملية والمعلوماتية كما ينتج أيضا عن الخسائر المتولدة عن أخطاء بشرية أو تقنية، كل هذه العوامل من شأنها أن تنقص من فعالية نظام الدفع ، كما يحتوي الخطر التشغيلي أيضا على التعطلات التي تمس التجهيزات المعلوماتية كأجهزة الكمبيوتر، ومعدات الاتصال والإعلام عموما أو أخطاء في تصميم النظام .

وبالإضافة لما سبق توجد بعض المخاطر المرتبطة بالخطر التشغيلي مثل الغش، الاحتيال والتدليس والتي تؤدي إلى خسائر مالية أو خطر اطلاع الغير على معلومات سرية بغرض التأثير على الوضعية المالية لمشارك ما، ولهذا السبب يوصي بنك التسوية الدولية بإعطاء أهمية بالغة لتأمين المعلومات وإحاطتها بكل الشروط التي تحفظها من كل استعمال سيء.

ب - الخطر القانوني : تنتج المخاطر القانونية عن عدم احترام القوانين أو القواعد والضوابط المقررة من طرف أي مشارك في النظام، كما أنه قد ينتج بسبب عدم توفر نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص العمليات التي تتم داخل النظام خاصة الجديدة منها، وكذلك من جراء عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن هذه العمليات.

حيث ما زالت حقوق والتزامات الأطراف غير أكيدة في بعض الحالات بسبب الجهل القانوني لبعض الاتفاقيات المبرمة، ولذلك وجب أن تكون كل القواعد والإجراءات التي تتعلق بالنظام وكذلك القوانين والتسويات المرتبطة بالمدفوعات محددة بطريقة واضحة ودقيقة.

2-2-3- الخطر النظامي: كل المخاطر السالفة الذكر من الممكن أن يكون السبب في حدوثها الخطر النظامي، حيث يظهر هذا الخطر في أنظمة الدفع وذلك بانتقال الاختلالات إلى كل النظام محدثة اضطراب في الوظائف، هذا الخطر ينتج عن انتقال الاختلال الظرفي بفعل الارتباط الشديد بين الوسطاء الماليين وانتقال العدوى إلى كل نظام وهذا ما يشكل تهديدا صريحا لاستقرار وأمن هذه الأنظمة.

في نهاية يمكن أن نستخلص بأن نظام التسوية الإجمالية الفورية يلعب دورا جوهريا في عمل النظام المالي في البلد وبأن السيولة الجيدة لوظيفة هذا النظام ضرورية لعمل نظام الدفع المكثف، وبالمقابل يوجد ارتباط وظيفي وثيق بين نظام التسوية الإجمالية الفورية ونظام الدفع المكثف حيث تحول الأرصدة الناتجة عن المقاصة الآلية إلى نظام ال RTGS لتسويتها.

وبتطوير هذين النظامين وبانسجامهما وتكاملهما يمكن تحسين نظام الدفع لكي يتوافق ويتأقلم مع متطلبات النظام المالي وليقلل من المخاطر المتعلقة به، وللتخفيف من آثار هذه المخاطر، يجب على المشاركين في النظام احترام المعايير المحددة من طرف البنك الدولي للتسوية المتعلقة باستغلال أنظمة الدفع البنكية.

وفي هذا الإطار شرعة الجزائر في تطبيق نظام مركزية القروض إذا جاءت التدابير القانونية لسنة 2010 لتعطي إرساء قانونيا أكبر لمركزية المخاطر، قام بنك الجزائر، من جهته، بتعزيز الإطار العملي لتصريحات القروض بإدماج تصريحات القروض للأسر (المقاولين الفرديين والأفراد) وهذا للخمس (5) سنوات الأخيرة، ترقيا لعصرنة مركزية المخاطر التي ستعمل على دمج معطيات القروض للمؤسسات والأسر²²، سيشجع هذا النظام الجديد لمركزية المخاطر الممارسة الجيدة للعمل المصرفي والإقراض السليم، منتجا بذلك آثارا اقتصادية جزئية وكلية ايجابية، إجمالا، يستهدف هذا المشروع أساسا إقامة جهاز لتسيير مخاطر القرض يجمع بين الأداء والشفافية والمتابعة في خدمة النظام المصرفي والاقتصاد الوطني.

خاتمة:

يعتبر نظام الدفع لأي اقتصاد مؤشراً هاماً عن مدى سيره وعمله، وهو ما جعل المصارف في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث نظام الدفع أولوية بالغة الأهمية في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، ولقد سمح التطور التكنولوجي وإدخال النظام المعلوماتي بإيجاد نظام دفع إلكتروني يقلل من الوقت والمخاطر، وبالنسبة للجزائر يتمثل هذا النظام في النظام الجزائري للتسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والمستعجلة (ARTS) الذي يختص في التحويلات التي تفوق قيمتها المليون دينار جزائري والتحويلات المستعجلة، والنظام الجزائري للمقاصة الإلكترونية ما بين البنوك (ATCI) الذي يقوم بمقاصة الشيكات ومختلف المعاملات المصرفية من تحويلات، اقتطاعات، الأوراق التجارية والبطاقات البنكية، مما أدى إلى معالجة ومقاصة مختلف العمليات المصرفية بطريقة آلية وفعالة بدل الطريقة اليدوية التي كانت تحمل المصارف تكاليف الأخطاء والمخاطرة إضافة إلى الوقت الكبير الذي تستغرقه معالجة مختلف العمليات المصرفية، وقد سبق إدخال نظام الدفع الإلكتروني عملية وضع الإطار القانوني الذي يضبط سير النظام ويحدد مسؤوليات كل طرف في هذا النظام كما يحدد آجال معالجة مختلف العمليات المصرفية .

ومن الإيجابيات التي عاد بها إدخال نظام الدفع الإلكتروني الحد من المعاملات المشبوهة من تهريب وتبييض للأموال وغيرها من العمليات التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة من طرف المصارف مما يساعد على جلب المستثمرين الأجانب وزيادة سرعة دوران النقود كما يعمل على إرضاء المتعاملين الاقتصاديين ويشجع على التعامل عن طريق المصارف بدل العمليات غير المصرحة بها، وإن كان هذا النظام كغيره من الأنظمة الإلكترونية لا يخلو من المخاطر كخطر القرض والسيولة، ومن بين الحلول التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه المخاطر تفعيل نظام مركزية المخاطر.

المراجع:

- ¹ - عامر بشير، تحديث البنوك التجارية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، 2003/2004، ص: 10
- ² - Malek rania. **La modernisation du système de paiement en Algérie: Etat des lieux et étude**, mémoire de magistère ESC2005, p; 08 .
- ³ - عامر يشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص: 258.
- ⁴ - Règlement de la Banque d'Algérie N° 05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le system de règlement brut en temps réel de gros montants et paiements urgents ,Art 2 .
- ⁵ -Op cit, Art 21
- ⁶ - عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص: 259.
- ⁷ - Règlement de la Banque d'Algérie N° 05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le system de règlement brut en temps réel de gros montants et paiements urgents ,Art .9
- ⁸ - عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 258-259.
- ⁹ - جليل نور دين، تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية حالة الجزائر: 2005-2010، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص: 296.
- ¹⁰ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 120.
- ¹¹ - جليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 297.
- ¹² - عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص: 261.
- ¹³ - تعليمية رقم 01-15 المؤرخة في 16 جويلية 2015 تعدل وتتمم التعليمية رقم 28-95 المؤرخة في 22 افريل 1995 المتضمنة تنظم السوق النقدية.
- ¹⁴ - المرجع السابق.
- ¹⁵ - المرجع السابق.
- ¹⁶ - "Les Existences D'une Economie Moderne Et Performante", Media Banque, N° 76, Février/Mars 2005, p 13.
- ¹⁷ - وهيب عبد الرحيم، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر - الوضعية والآفاق - ، مجلة الباحث، العدد 09-2011، جامعة ورقلة، ص: 43.
- ¹⁸ - المرجع السابق، ص ص: 43-44.
- ¹⁹ - فلاح حسن الحسيني، ميله، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الاردن 2000، ص: 2.

²⁰ -Guide du Risque Afférent aux Systèmes de Paiement Appartenant et Exploités par l'ACP, juillet 2015, pp :8-9 ; https://www.cdnpay.ca/imis15/pdf/pdfs_publications/Risk_Guide_fr.pdf

²¹ -Abdelhamid Hadj Arab , **les risques liés aux systèmes de paiement** , revue média banque № 81. décembre – janvier 2006 pp11-14 .

22 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 122.